http://www.almadapaper.com - E-mamil: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1472) السنة السادسة - السبت (4) نيسان 2009

الآراء الـواردة في الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

# القـرن الحـادي والـعـشرون: هـل يـأتي بـالأمـل الـعـربي المنشود؟

شاكر النابلسي

> يرى بعض المفكرين العرب من المُستطلعين للنجوم السائرة، والكواكب الساهرة، أن القرن الحادي والعشرين سيكون القرن العربي؛ قرن الوحدة العربية، وقرن الحرية العربية، وقرن النهضة الثقافية، والتقدم الاقتصادي والصناعي. وهم عندما استطلعوا النجوم والكواكب، لم يقولوا لنا على أية قاعدة علمية عصرية استندوا في استطلاعاتهم.

وكل ما قالوه لنا أنهم وجدوا أن الطريق الواحد الأحد، الذي لا ثاني له كما يقول المفكر البحريني محمد جابر الأنصاري، هو أن "يندمج الإسلام، والعروبة، والعصر، في مندمج عضوي واحد، حتى إذا سقطت أية كلمة من هذه الكلمات الثلاث سقطت الصيغة كلها. وذلك هو الخيار الوحيد المتبقي أمام النهضة العربية. وعليها أن تنجح فيه وحدها، وإلا فإنها لن تكون" (العرب والعالم عام ٢٠٠٠، ص ١٦٠-١٦١). وهذا هيّنٌ ومُستطاع، لو كان يـؤدي إلى طريق التقدم، ولا يـؤدي إلى تيه صحراوي جديد!

## المفكرون والرجم بالغيب

فهؤلاء المفكرون الذين يضعون بعض أفكارهم من وحي الصحراء التي يعيشون، لم يلتفتوا إلى قواعد التقدم الجديدة، وشروط العصر الحديثة للازدهار. فلم يضعوا في أولوياتهم أن العروبة والإسلام، لا يستطيعان أن يفعلا شيئاً يُذكر في ظل مجتمع تسوده نسبة ستين بالمئة من الأميين. وأن العروبة والإسلام لن يستطيعا أن يفعلا شيئاً للمجتمع العربي في ظل أنظمة تعليمية وتربوية، تعود إلى القرون الوسطى.

فلم يلتفت هؤلاء إلى أهمية محو الأمية بادئ ذي بدء، وأن تغيير المناهج التعليمية، وإحداث ثورة في التعليم، أكثر جدوى وضرورة من القيام بثورة سياسية أو اجتماعية، ترتكز على أسس تعليمية متخلّفة. فمن المدرسة تبدأ كل المسيرات الخيّرة والمباركة. كما لم يتنبهوا إلى أن الثورة في التعليم، هي التي تـؤدي إلى الإصلاح الاجتماعي والإصلاح السياسي، وإلى الدخول من ثم في عصر الأنوار العربية. وأن علة العالم العربي ليست في عدم التآلف العروبي الإسلامي، أو في اختلافهما. فتلك وجدانيات جميلة، ولكنها لا تؤدي إلى التقدم المنشود. وأن الخروج من التيه إلى الاستدلال، لن يتحقق إلا من خلال نظام تعليمي عصري، بكل ما تعنيه هذه الكلمة. وأن تخلُّف العالم العربي هو تخلُّفٌ في أنظمة التعليم ومناهجه وآلياته في الدرجة الأولى.

## العروبة والتخلُّف

والدليل الذي أمامنا، أن أكثر الشعوب العربية المتخلِّفة الآن، هي أكثرها تمسكاً بالعروبة والدين، وأكثرها تخلُّفاً في أنظمة ومناهج تعليمها. وأن أكثرها تقدماً هي تلك المتقدمة في أنظمة تعليمها. ولنا من لبنان من جهة، وباقي الدول العربية من جهة أخرى دليل واضح. وأن مسألة التقدم في القرون القادمة، مسألة أعسر بكثير من مسألة تآلف عناصر آنية الخزف العربية: العروبة، والإسلام، والعصر ( تقابل هذه العناصر عناصر ثلاثة تكوّن آنية الخزف وهي: التراب، والماء، والنار). وهي مسألة مطروحة منذ زمن، ومتمثلة بنداءات تآلف القديم مع الجديد، والتوفيق بين الإتباع والابتداع، والمصالحة بين الثابت والمتحول، وتزاوج العقل مع النقل، والحداثة والقدامة، وتضمين التقليد في التجديد، وإيلاج التراث في المعاصرة، وهي الحلقة التي ظلت مفرغة، ودوّخت من شهدها وأشهد عليها، وأصابت الجميع بالدوار، وقادتهم في الأمس واليوم إلى التيه.

## سبب المتاهة

وهذه المتاهة التي نعيشها منذ مطلع القرن العشرين، ومنذ النصف الثاني من هذا القرن على وجه الخصوص، ليس سببها عدم وجود منفذ، والخروج إلى الطريق السوي، ولكن سببها أن الطريق موجودٌ ومفتوحٌ، ولكننا لا نريد سلوكه، والسير فيه، لعاهة فينا.

إن ما نحن فيه، وما نحن عليه الآن، وما انتهينا إليه هذه الساعة، لم يكن واقعاً مفاجئاً أو مُباغتاً. ولكنه كان واقعاً منظوراً لذوي النظر. فقد استطاع بعض المفكرين من ذوي البصيرة النافذة قبل سنوات طويلة، أن يضعوا تصوراً لما سيكون عليه العالم العربي في نهايات القرن العشرين الآن. وكانوا في تصورهم، وهم ينظرون نظر العقل، بعيداً عن الزمر والطبل، واقعيين إلى حد كبير.

## حزمة من التصورات والتوقعات

وكانت من ضمن هذه التصورات والتوقعات، التي تحقق معظمها إن لم يكن كلها:

- استمرار الانقسام الاجتماعي والاقتصادي القائم، في منتصف الثمانينيات.
- تدهور الأوضاع الاقتصادية، وزيادة نسبة عدد الفقراء.
- محافظة الأمية على نسبتها التي لم تَقِلْ عن نسبة ستين بالمئة.
- زيادة معدلات الجريمة.
- عدم توفر العدالة الاجتماعية، وتعطيل الحقوق والحريات المهنية والنقابية.
- تكريس القيم السالبة.
- هجرة مزيد من العلماء والمفكرين والمثقفين إلى الخارج.
- استمرار أنظمة الحكم الفردية الديكتاتورية.
- تحول الأنظمة الجمهورية إلى أنظمة جمهورية وراثية ملكية (جملكية).
- تغليب إرادة الحاكم على سيادة القانون.
- الإمعان في تزوير الانتخابات البلدية، والنيابية، والرئاسية.
- تعطيل المؤسسات الديمقراطية.
- حل الأحزاب السياسية، أو حظر قيامها.
- تدهور قيمة الرأي العام، والأحزاب السياسية.
- انتشار الفساد السياسي.
- تزايد احتمالات العنف السياسي، والتطرف.
- الإمعان في نفي المثقفين، وضربهم، وسجنهم، وقتلهم.
- توقيع معاهدات صلح منفردة، وغير متكافئة مع إسرائيل.

وتمّ رصد كل هذا رصداً عقلياً، لذا، فقد تحقق معظمه أو كله، بعيداً عن طوالع النجوم والنظر في أحجار الرجوم (الحجارة التي تُنصب على القبور). وكانت النتيجة العامة الشاملة، أن العصر الذي نعيشه كعرب في هذه المنطقة من العالم أصبح، لا يمُتُّ إلى العالم الآخر بصلة. وكما قال المفكر السوري/الفرنسي برهان غليون، فإن "الوضع السياسي ودوام الهياكل التي لا تمُتُّ بأية صلة إلى روح العصر ومستوى المطالب السياسية لدى السكان تـؤدي إلى تفاقم التوترات، ودفع العديد من الحالات إلى مواجهات مستمرة، بل إلى تفجُّر الحروب الأهلية، في بعض الأقطار العربية" (الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين، ص ٢٥).

## كيف يمكن أن نغيّر أوضاعنا؟

وقال هؤلاء، إن تغيير الأوضاع السياسية العربية الراهنة، السلبية في مجملها، ليس رهناً بالنبؤات المتفائلة، ولا بالرؤى الطوباوية، ولا بالأحلام الرومانسية، ولكنه رهين بتغير في مُجمل البُنى الاقتصادية والاجتماعية القائمة، والمسخّرة لصالح الفئة الحاكمة.

ولن يتم أي تغيير في مُجمل هذه البُنى بسحر السَحَرة، ومَكْر المكَرَة، ولكنه سيتم عندما تُهدم القواعد القديمة، التي تمّ بناء المجتمع الحالي عليها. وأهم هذه القواعد أنظمة التعليم ومناهجه. والدليل على ذلك أن جامعتين في العالم العربي وفي بيروت على وجه الخصوص (الجامعة الأمريكية والجامعة اليسوعية) استطاعتا أن تكونا مصدراً رئيسياً للعناصر الفكرية والسياسية، التي قادت حركة القومية العربية، والدعوة إلى الحريات العامة في هذا العصر. واستطاعتا أن تكونا كذلك مصدراً رئيسياً للعناصر التي قادت حركة الحداثة العربية، على صعيد الفكر، والفلسفة، والاقتصاد، والاجتماع، والأدب، في هذا العصر أيضاً. (مُنح أدونيس "علي أحمد سعيد"، كواحد من رواد حركة الحداثة في العالم العربي في النصف الثاني من القرن الماضي، درجة الدكتوراه على بحثه "الثابت والمتحول" من جامعة القديس يوسف، وكان هذا البحث بأجزائه الثلاثة، واحداً من أهم بيانات الحداثة العربية في هذا العصر. وكان من العسير على أية جامعة عربية أخرى أن تمنح صاحب مثل هذه الرسالة درجة علمية، فيما لو علمنا أن قبول مثل هذه الرسائل الجامعية، هو موقف فكري بحد ذاته من الجامعة، ومن أساتذتها). وهذا يعود إلى اختلاف النظام التعليمي، وطبيعة المناهج، وحرية الرأي، وكيفية بناء الشخصية الفكرية والثقافية، التي كانت تطبقها هاتان الجامعتان.

فكيف بنا لو تمَّ تغيير النظام التعليمي بأكمله في العالم العربي؟

## كشف الحساب

والآن، ونحن في رحاب القرن الحادي والعشرين، علينا أن نسأل أنفسنا ماذا حققنا خلال نصف قرن مضى، وهو العصر الذي ندرسه، ونستعرض إنجازاته الفكرية والسياسية؟

لقد خسرنا في هذا العصر أكثر مما ربحنا.. وخسرنا كثيراً، وكثيراً جداً. بل إن القرن العشرين لو توقف عند عام ١٩٥٠ لكان حال الأمة العربية اليوم أفضل بكثير مما كانت عليه في النصف الثاني من القرن العشرين.

## الحال السياسي

فسياسياً، كان حالنا في النصف الأول من القرن العشرين، أفضل بكثير مما كان عليه في النصف الثاني من ذلك القرن والآن. كانت هناك أحزاب فعّلت، وكانت هناك صحافة معارضة فأغلقت، وكانت هناك مجالس نيابية فزُيّفت، وكان هناك مفكرون أحرار سُجنوا وقتلوا. وكان هناك حكّام يخافون الشعب، فأصبح لدينا حكّام يخيفون الشعب. وكان هناك مثقفون عيناً على السلطة، فأصبح لدينا مثقفون عيناً للسلطة.

## الحال الاقتصادي

واقتصادياً، كنا في النصف الأول من القرن العشرين جياعاً، فأصبحنا في النصف الثاني من هذا القرن والآن جياعاً وعراةً. وكنا فقراء جياعاً، فأصبحنا أغنياء جياعاً، حيث ذهبت أموالنا التي منحتها لنا السماء من تحت الأرض، دخاناً لحروبنا المجانية ومضارباتنا المالية الجنونية. ففي عشر سنوات فقط (١٩٨١-١٩٩١) خسرنا ٩٥٠ مليار دولار في حربين مجانيتين: الحرب العراقية-الإيرانية، وحرب الخليج، بالإضافة إلى خسائرنا البشرية المالية في حرب تموز ٢٠٠٦، والحرب على غزة في ٢٠٠٨.

وكنا في النصف الأول من القرن العشرين فقراء متخلِّفين، فأصبحنا في النصف الثاني من هذا القرن وإلى الآن أغنياء متخلفين، فزدنا تخلُّفاً.

## الحال الثقافية

وثقافياً، كنّا سادة الشرق في الثقافة، وكنّا منارته. وفي النصف الثاني من القرن الماضي، أصبحنا في الدرجة السفلى من السُلّم الثقافي الشرقي، فيما لو علمنا أن إسرائيل وحدها، تُنتج من البحوث العلمية، وتنشر من الكتب سنوياً، أكثر مما ينشر كل العالم العربي مجتمعاً، وأن أكثر الجامعات تقدماً علمياً في الشرق خارج لبنان، هي الجامعة العبرية في القدس.

وفي هذا العصر انحطت الثقافة العربية عما كانت عليه في النصف الأول من القرن العشرين، وأُهدرت دماء المثقفين من الحداثيين والعلمانيين، الذين رُموا بالإلحاد والكفر برب العباد ( إشارة إلى كتاب "الحداثة في ميزان الإسلام، ١٩٨٨" للسلفي السعودي عوض القرني، الذي اتهم فيه جميع المثقفين العلمانيين والحداثيين بالكفر والإلحاد). . ومنهم من طُعن بالسكاكين(إشارة إلى قتل الصحافي اللبناني سليم اللوزي، وقتل المفكر المصري فرج فوده، وطعن الأديب المصري نجيب محفوظ)، ومنهم من ألقي به في غياهب الزنازين. ومنهم من قُتل بكواتم الصوت، إشارة إلى مقتل صلاح البيطار السياسي السوري، ورياض طه الصحافي اللبناني، وكمال جنبلاط الزعيم السياسي اللبناني، وحسين مروة، ومهدي عامل، وفرج الله الحلو وناجي العلي رسام الكاريكاتير الفلسطيني، والمعارض العراقي طالب سهيل التميمي، وغيرهم).ومنهم من سبق قاتله إلى الموت (إشارة إلى مجموعة من المثقفين المنتحرين في النصف الثاني من القرن العشرين منهم: الشاعر السوري عبد الباسط الصوفي، والشاعر الأردني تيسير سبول، والشاعر اللبناني خليل حاوي). ومنهم من ينتظر، إذ لم يعتبر ويعتذر..!

## الحال الاجتماعية

واجتماعياً، عدنا إلى الوراء مئات الخطوات، فالمرأة التي كشفت عن وجهها وعقلها في النصف الأول من القرن الماضي، عادت في النصف الثاني من هذا القرن، وغطّت وجهها وعقلها حتى لا ترى شيئاً، ولا تفكر في شيء غير زينتها داخل الأسوار، وانتظار شهريار. وبقيت نسبة الأمية بين الإناث سبعين بالمئة، وظّلت المرأة محرومة من العمل في الحياة، ومن المشاركة السياسية في كثير من البلدان العربية، لا نتيجة لتخلُّف الحكّام كما يُظن أحياناً، ولكن نتيجة لتخلف الشعوب أيضاً ( نشير هنا إلى أن أمير الكويت في عام ١٩٩٩ أقرَّ مشروع قانون حق المرأة الكويتية في الانتخاب والتمثيل النيابي، وجاء مجلس الأمة الكويتي، ورفض المصادقة على هذا القانون. وأن أمير البحرين تعرَّض لنقد لاذع من الرأي العام، عند تعيينه أول سفيرة للبحرين في باريس في عام ١٩٩٩).

# تـطـبـيـقـات الـتـحـوّل الـديـمـقـراطـي في المجـتـمـعـات الـعـربـيـة

صفد حسام الساموك

جوبهت الطروحات النظرية المتعلقة بالممارسات الديمقراطية،التي أسس لمعظمها في الغرب، بتحديات وانتقادات كبيرة في حال بدء الأخذ بها على ارض الواقع في مجتمعات غير تلك التي انطلقت منها، وعلى رأسها مجتمعاتنا العربية.. لدوافع سياسية واجتماعية وحتى دينية، إلا أن بحثا في حلول الوسط بين النظرية والتطبيق لتلك التحولات ، مع الأخذ بأنموذج محدد للدرس والمقاربة، يستدعي منا – أولا – وضع تحديد للمفاهيم المرتبطة بمتغيرات الحالة معرض النقاش.

يُنظر إلى (التحول الديمقراطي) ضمن النطاق السياسي على انه: التحول إلى حالة سياسية ايجابية، تتجسد مقوماتها في التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات ومراقبة سلوك الحكام والتعددية السياسية، وهي بمثابة مرحلة الوسط بين نظامين، سلطوي وآخر ديمقراطي، ويمكن أن يحدث (التحول الديمقراطي) في أي نظام سياسي، نتيجة إدراك القيادة السياسية فيه بأهمية إحداث الإصلاح السياسي، أو نتيجة التوصل إلى صيغة توافقية بين النخب السياسية والاجتماعية حول إجراء خطوات إصلاحية، ويمكن أن يحدث (الإصلاح) و (التحول) نتيجة تآكل النظام السلطوي نفسه، ما يحفز المجتمع للضغط من اجل إحداث (تحول ديمقراطي).. ومن هنا يمكننا القول إن: (الإصلاح السياسي) ، يعني مرور النظام السياسي بعمليات تغيير واسعة النطاق ، تتناول بنية النظام التسلطي، بحيث يكون التحول الديمقراطي، احد أوجه الإصلاح الشامل، وهو ما دعانا للأخذ بهذا النمط الإصلاحي أنموذجا لاستيعابه لأغلب التطبيقات الديمقراطية، التي يهدف لها أي تحول في العالم.

إن وجود دوافع داخلية وأخرى خارجية خلف دعوات ومطالب الإصلاح السياسي ، الذي انطلق بشكل مكثف ومخطط له ، بعد جملة المتغيرات السياسية والعسكرية والاقتصادية المتسارعة التي شهدتها المنطقة في أعقاب ٢٠٠٣ ، وروجت له وسائل الإعلام الغربية، في البلدان العربية ( إذ أن بدايات الطرح الحقيقي الأولى لمصطلح «الإصلاح» على المستوى السياسي الداخلي، في البلدان العربية يرجعها باحثون سياسيون إلى حقبة ما بين الحربين العالميتين) قد اوجد إشكالية جديدة حلت على ارض الواقع، عكست آثارها على مدى تفاعل الشعوب والنخب العربية للدعوات والمطالب الإصلاحية مع حكوماتها، وحدد بالنتيجة – ابتداءً – مسار الاستجابة منها ، بوصفه (ثقافة) وافدة ، تجد من حيث المبدأ من يعارضها أو يؤيدها.

ولان الإعلام كان هو أول من روج – أساسا – لمفهوم ( الإصلاح السياسي ) الجديد في المنطقة ، وبوصفه القائم بالدور الأساسي والفاعل في عمليات بناء الثقافة المعاصرة لجموع المتلقين، فإننا نجد بأن مهمة إيجاد (حلول الوسط) ، ضمن الإطار الديمقراطي، ما بين مطالب الداخل والخارج في الإصلاح ، وما بين تقاطع الرؤى والأفكار في آليات الإصلاح و حقيقة موجباته في هذه المرحلة بالذات، يمكن لها أن تبدأ عبر أدواته وقنواته، على وفق معايير الموضوعية والحريات الإعلامية المسؤولة البناءة للمجتمعات الحديثة.

## مضامين إصلاحية

لقد أفصحت مطالب الإصلاح التي بدأت تواجه معظم الدول العربية في غضون السنوات الأخيرة عن نفسها من خلال تظاهرات واعتصامات أو مطالب سياسية وشعبية، وعن طريق وسائل الإعلام.. وطرحت أفكاراً ورؤى عن الواقع العربي ومدى حاجاته الفعلية للإصلاح، عبر مقالات ودراسات وأبحاث قدمتها النخب العربية في مناسبات متعددة، سبقت المطالب الأمريكية والأوربية للإصلاح ، التي حُددت مكامن قوتها من منطلق مفاده: (إن الأوضاع في هذه المنطقة ، باتت على مستوى عال من التراجع ، خاصة بعد تزايد موجة العمليات الإرهابية، وتدني مستويات الحريات)، ففضلا عن مشاريع الإصلاح الصريحة التي طرحها الغرب بعد ٢٠٠٣ من خلال ما أطلق عليها بـ (المبادرات)، أصبح الخطاب الغربي الموجه للدول العربية بشكل عام ، وبعد أن عملنا على تحليل أكثر من عينة منه في مناسبات بحثية متعددة، يحمل مضامين تنادي بهذا الإصلاح عبر محاور مختلفة جسد كل منها موضوعا أو نمطا إصلاحيا بعينه ، يمكن أن نحدد بعضا منها بـ:

إصلاح سياسي: يكون عبر تكرار عبارات: (إصلاح أو تغيير النظم السياسية في المنطقة، وإطلاق مناخ الحريات، وتعزيز المشاركة الشعبية، والتعددية السياسية، وإطلاق الأساليب الديمقراطية في الحكم)، التي يمكن لنا أن نعدها من ابرز قضايا الإصلاح السياسي المطروحة في الساحة العربية اليوم.

إصلاح اقتصادي: من خلال الدعوة إلى إصلاح البنى الاقتصادية وفتح الأسواق وتعزيز دور القطاع الخاص وتقليص هيمنة الدولة على الاقتصاد.

إصلاح تشريعي وإداري: بالمطالبة بإصلاح البنية التشريعية وتفعيل دور المؤسسات على وفق القانون.

إصلاح تربوي وتعليمي: يكون في تحديث مناهج التعليم وأساليب إدارة العلمية والتربوية.

إن طرح تلك المطالب في هذه المرحلة بالذات عززت الدعوات المنطلقة من الداخل العربي ، وجانبتها في عدد من الحالات ،على الرغم من اختلاف رؤى البعض من الطرفين في طرق الإصلاح ومناهجه ومراحله وتوقيتاته.. حتى أن بعضا منها كان نتاج نسق مشترك بين المطلبين الخارجي والداخلي للإصلاح ، فيما كان البعض الآخر بمثابة رد فعل داخلي مضاد من قبل النخب والكتل السياسية والحزبية العربية، بغض النظر عن موقفها من النظم السياسية الحاكمة، للأفكار الغربية في الإصلاح وآلياته وفي نهج الوصول إليه ، الأمر الذي بدأت بموجبه تشكل عمليات الإصلاح اهتماما واسعا ومتزايدا لدى النظم السياسية العربية الحاكمة أنفسها ، من خلال خطابات أو برامج أو قرارات، وقد اشر هذا الاهتمام – بحد ذاته – إقرارا رسميا بوجود الكثير من نقاط الضعف،ولا سيما في انعكاس الأداء الحكومي على مختلف أصعدته على المجتمعات العربية ، وهو ما يؤشر الحاجة المبدئية إلى الإصلاح.

ووفقا لذلك.. سارت دعوات ومطالب (الإصلاح السياسي) الداخلية في البلدان العربية – نظريا – ضمن أشكال وبرامج وأساليب مختلفة، اشتركت في هدفها الرئيس المعلن هو توسيع الممارسات الديمقراطية للشعوب العربية، وهي بموجب ذلك:

مطالب جماهيرية ممثلة بالمجتمع المدني ، ووسائل الإعلام ، تكون – في الغالب – استجابة للاحتياجات الوطنية العامة في تعزيز البنية السياسية والاقتصادية عبر تحقيق مشاركة أوسع، لفئات وشرائح المجتمع العربي في الممارسات الديمقراطية ، وبعمليات اتخاذ القرار ، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

يطرح الحكام (الإصلاح) من اجل إعادة إنتاج النظام السياسي الحاكم نفسه، أو استجابة لضغوطات خارجية ، أو ضمن إطار العولمة السياسية.

فيما كانت مطالب الإصلاح الخارجية الصريحة التي واجهت المنطقة العربية من خلال دعوات أمريكية مباشرة ، تركز على إقامة توافق بين البلدان العربية ومجتمعاتها ، مع المصالح والسياسات الأمريكية في المنطقة ، وعلاقات بلدانها مع الولايات المتحدة خلال السنوات المقبلة ، ولاسيما في الجانب الاقتصادي ، فضلا عن دعوات إصلاح أوربية ، قدمت على شكل مبادرات، ركزت على قيام شراكة أوربية – عربية هدفها نشر الفكر الليبرالي في المنطقة ، وتوسيع النفوذ الفكري والاقتصادي للسوق الأوروبية المشتركة.

وما بين مطالب الداخل والخارج في الإصلاح، عزز من الإشكالية التي واجهته على ارض الواقع في البلدان العربية ، انقسام الرؤى في مفهوم ووظائف العملية الديمقراطية وممارساتها بشكل عام في المجتمعات المختلفة الخاضعة لإيديولوجيات وعقائد متباينة، وفي عمليتي المقاربة والمقارنة لإطاري الديمقراطية النظري والتطبيقي، بوقت يستمر فيه الجدل القائم بشان أهمية عامل التدخل الخارجي من عدمه، في هذه العملية ، ويزيد من حدة هذا الجدل اليوم النزول تحت وطأة ما عرف بـ(العولمة السياسية).

تلك (العولمة) التي تشير في أحد معانيها إلى: بلوغ البشرية مرحلة الانتقال الحر للقرارات والتشريعات والسياسات والتفاعلات عبر المجتمعات والدول ، وبأقل قدر من القيود والضوابط... وزيادة غير مسبوقة في روابط الدول على نسق الزيادة غير المسبوقة في الروابط الاقتصادية واقتصاديات العالم... وبروز المجال السياسي العالمي ، الذي اخذ يحل تدريجيا محل المجال السياسي المحلي أو الوطني... ويعني ذلك بروز مجموعة من القوى السياسية الجديدة التي أخذت تنافس الدول في سيادتها المطلقة، مثل الاتحاد الأوروبي والسوق الأوروبية المشتركة.... وبروز المنظمات التجارية والاقتصادية والمالية العالمية، التي بدأت تلغي تدريجيا – أيضا – مفهوم السيادة المطلقة.... وهو يعني كذلك بان الاتجاه العام يسير نحو أن تأخذ القوى الجديدة في منافسة «الدولة» مجال تحكمها التقليدي.

وفي معرض بحثنا في حجج الرفض ومبررات القبول لهذا ( التدخل ) ، كان مؤيدو دعوات الخارج للإصلاح بأهمية تأثير العنصر الخارجي في الوضع السياسي في الدول العربية ، يتمسكون بمواقفهم من منطلقات كان من بينها: ((انخفاض المؤسسية السياسية ، وعدم الاستقرار السياسي ، ونوعية العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي ، والتي تتسم بشبه اعتماد مطلق على الخارج))، فيما يشكك رافضو العامل الخارجي للإصلاح ، خاصة أولئك ممن وجدوا: ((إن أي تطور في الفكر على حساب الواقع – وهذا يتحقق عندما تتم عملية استيراد أو تصدير الفكر من واقع إلى آخر ومحاولة غرسه في تربة غير تربته – سيؤدي بالضرورة إلى فقدان التوازن بين هذا الفكر المستورد والواقع ، وان تطبيق هذا الفكر سينتج قوة مدمرة ومشوهة للواقع ، بدلا من تطويره ودفعه باتجاه التقدم )).

وتشير الباحثة العربية في شؤون الإصلاح ثناء فؤاد عبد الله (مصر) في بحثها ( الإصلاح السياسي): إن التمهيد الغربي للإصلاح السياسي وما أعقبه من طرح لمشروعات دولية مختلفة ، اوجد إشكالية في مدى التداخل ما بين الديناميات الداخلية لعمليات الإصلاح السياسي ، والمؤثرات الخارجية الدافعة للتغيير ، وجعل من الصعوبة وضع آلية واحدة للإصلاح السياسي ، تخضع لها جميع المجتمعات ، ((حيث تأخذ كل حالة طابعا إيديولوجيا يرتبط بطبيعة كل مجتمع ، وتركيبه اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا ، إلا انه يمكنه القول: إن هناك ملامح عامة للمؤسسات والأدوار والأبنية والسلوكيات والتفاعلات والقيم ، التي يمكن أن تنتج حالة ديمقراطية))، وهو ما نرى انه يمكن التأسيس عليه لتحقيق فهم متوازن للإصلاح ، يرتبط ارتباطا وثيقا بنشر ثقافة سياسية ديمقراطية ، تحقق المعادلة الصعبة المتمثلة بمتغيرين:

أ- دعم الثقة السياسية بين المواطن العربي ونظامه السياسي.

ب- حق المواطن العربي في نقد السلطة ، وضمان ممارساته الديمقراطية.

## توصيات معطلة واقعياً

وفي ظل تلك التقاطعات وما خلفته من جدليات، ناقشت مؤتمرات وندوات عربية متعددة مشكلة (الإصلاح السياسي) وبحثت في ماهيته وآلياته وترتيب أولوياته وتحديد المطلوب إصلاحه، ومن سيقوم به – أفراد أم مؤسسات ، أم فئات وطبقات بعينها من المجتمع ، وهل انه يبدأ من القمة أو من القاعدة ، وهل الإصلاح السياسي يأتي أولا ، أم يمكن لبقية أنماط الإصلاح أن تسبقه.. ودور موضوع البحث العلمي منه وكونه جزءاً من المشكلة وجزءاً من الحل في آن واحد، والحاجة إلى الاهتمام بالإنفاق على جانب البحث العلمي والأكاديمي.

وأجمعت تلك المناقشات على إن: (الحدود المنتهكة، ومشكلات التنمية، وغياب الاقتصاد القوي الذي يمكن الاعتماد عليه، وعدم الاستقرار في السياسات المختلفة والتوتر السياسي وغياب المشاركة السياسية) أن ينتج عنه – في العادة – واقع بحاجة فعلية إلى إصلاح ، وأن إحدى المشكلات الأساسية فيه تكمن في جدلية حدود مفهومي التقدم والتخلف ، وأثرهما في المجتمعات السياسية ، ولم تتمكن اغلب تلك الندوات إلا من التوصية بانتهاج سبل ، علها تفضي عن إصلاح سياسي في مستقبل مازال في معظم البلدان غير منظور ، ومن هذه التوصيات: العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان في دول العربية، والدأب في مطالبة الحكومات بالموافقة على تفعيل مؤسسات حقوق الإنسان لجميع نشاطاتها ومهامها دون أن تتعثر من جراء الإجراءات المانعة من قبل الحكومات العربية.... وضرورة أن تعمل مؤسسات ومنظمات حقوق الإنسان على تدريب الكوادر الحقوقية لتتسع إمكانية تواجدها على مستوى فئات المجتمعات العربية كافة.

ومن التوصيات الأخرى، أن تعمل هذه المؤسسات على إحياء النقاش على المستوى الإعلامي والصحافي ، وفي جميع الوسائل المتاحة مرشدة، مع التأكيد على إعادة النظر في ضرورة مراجعة النظم التعليمية والثقافية وإصلاح حقوق الإنسان وإضافة مادة حقوق الإنسان في المدارس والجامعات... وضرورة أن تقوم هذه المؤسسات والمنظمات الحقوقية بالدفاع عن حقوق المرأة في العمل العام وبضرورة أن يكون للمرأة دورها الفاعل في عملية الإصلاح السياسي والديمقراطية في هذه الدول... والمطالبة بإنشاء شبكة تضامنية في العالم العربي تكون مهمتها ممارسة الضغوط على الحكومات من ضغوط إعلامية وقانونية وتظاهرات سلمية في حالة قيام أي حكومة باعتقالات في صفوف نشطاء سياسيين أو حقوقيين أو أصحاب رأي... والاهتمام ودعم تفعيل دور المجالس المحلية والشعبية ومؤسسات المجتمع المدني في قضية الإصلاح السياسي... فضلا عن التوصية بالاهتمام والشروع بعمل دورات تدريبية لنشطاء حقوق الإنسان في كيفية تفعيل دور المحكمة الجنائية الدولية وفهم آلية اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية وكذلك آلية رفع الدعوة للتظلم من أية إجراءات تعسفية أو استثنائية وغير قانونية تصدر من قبل السلطات الحاكمة أو الحكومات العربية من قهر أو استلاب لحرية المواطن العربي في أي دولة عربية.

## حدود ممكنة في الإصلاح

إن القول بان المجتمعات العربية تمتلك من النضج والخبرة التاريخية ، ما يجعلها قادرة على الإسهام في تشكيل الحضارة الإنسانية وتنظيم أمورها وإصلاح أوضاعها الداخلية لا يلغي ضرورة الانفتاح على العالم المعاصر ، وتجاربه الإصلاحية والتفاعل معها ، وهذا ما يتطلب بلورة مشروع شامل للإصلاح ، يسمح بالتعامل مع أوضاع كل بلد عربي ، وينتظم في نسق عام يحدد القواسم العربية المشتركة ، بما يتيح الفرصة لكل المجتمع العربي كي يدفع خطوات الإصلاح الخاصة به إلى أمام، ويزيد من التواجد العربي على الساحة الدولية ، ويبعده عن التقوقع والتمحور على الذات، ويرسخ لإطار تعاون إقليمي يجعل من الدولة العربية أكثر ايجابية وفاعلية وتأثيرا على الصعيد الدولي. وهو ما يوفر أهمية حدوث تحول وتقدم وتغير في الدول العربي على المستوى التكنولوجي والتعليمي، والإصلاح السياسي، والإصلاح الاجتماعي، والانفتاح على العالم، وعلى مستوى التحول من عقلية الانغلاق على الذات ، إلى مستوى الانفتاح على مستوى العالم، وتقبل التعاطي مع الآخرين. وأن تلك (التحولات) لا بد من أخذها بعين الاعتبار لنتمكن من بناء نظرية الإصلاح المعقولة والواقعية والعملية، ونجد إن الإعلام هو خير أداة للشروع بذلك التحول والتوعية بالأسس الديمقراطية.

ولكون المنظومات الإعلامية تشكل في كل مجتمع كيانا، يكون تنوعه استجابة لتنوع الواقع الموضوعي للمجتمع ، وتنوع الحاجات الإعلامية فيه، والأهداف والوظائف المطلوب تحقيقها في المجالات المختلفة ، وفي الأوقات والأمكنة والأساليب المختلفة، تعد مسالة حريات الإعلام دعامة قوية من دعامات أي إصلاح سياسي، بل وقضيه مهمة من قضاياه، إذ انه يمكن – أيضا – أن يتعامل مع إحدى ابرز التحديات التي تواجه التغيير الاجتماعي، الناجم عن إجراء عمليات (الإصلاح السياسي) ، وزيادة المشاركة الشعبية في الأنشطة العامة ، والمتمثل بما يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة حدة الصراعات الاجتماعية بسبب ضعف قيم المجتمع التقليدي ، وتآكلها تحت وطأة زيادة معدلات التعلم والتحضر، وهو ما يؤدي إلى وجود قيم جديدة ، تحل محلها.. وفي أثناء عملية التغيير ، فان تغيير الولاء السياسي إلى الولاء الوطني ، لن يكون مهمة سهلة ، إذ إن البنى السياسية التقليدية تظل مؤثرة في أنماط السلوك لمدة طويلة ، كونها عميقة الجذور في المجتمع ، وعندها يبرز دور الإعلام.

وفي سياق اثر الإعلام في الممارسات السياسية، تقول الدكتورة حميدة سميسم في مؤلفها (نظرية الرأي العام): إن التطور التكنولوجي وقف خلف جميع المتغيرات التي اتسم بها المجتمع السياسي المعاصر... وأضحى (المتغير التكنولوجي) احد أبعاد الوجود الدولي، سواء في موضع الوحدات السياسية من طبقات الدول ، وبالتالي وزنها الحقيقي في تسيير العلاقات الدولية، أو في كونه احد عناصر الحياة والنشاط الدولي... ولقد أدى هذا التطور بأبعاده الاجتماعية إلى انهيار الحواجز والى التقارب بين الشعوب، وخلق ظاهرة (المجتمع الجماهيري)، كما أسهم التطور التكنولوجي المرتبط بالتقدم الدولي الثابت والمطرد في أدوات الاتصال الدولي بمختلف مستوياتها ، فجعلها ترفض أن تتقيد بالحدود القومية وتأبى الاعتراف بالحدود السياسية بين الشعوب.. وصارت الممارسات السياسية بحاجة غير ممكن التغاضي عنها إلى الإعلام لإيضاح خيارات النظم السياسية، مثلما الجمهور بحاجة – هو الآخر – للإعلام للإبلاغ عن ردود أفعاله إزاء تلك الخيارات.

إن الدور المنتظر من الإعلام العربي على بناء القيم المساندة للتطوير التي تساعد المجتمعات والأفراد في تحقيق الإصلاح السياسي وصولا إلى تحول ديمقراطي واسع، يجب أن يمهد له خطوات فاعلة لرفع مختلف آثار وأشكال الهيمنة الحكومية – المباشرة و غير المباشرة- عن وسائله، وضمان حريات ممارسة الإعلاميين مهامهم دون تدخل السلطة، لما في ذلك من أهمية في دعم النظام الديمقراطي، والتجسيد الواضح لحرية التعبير، بوصفها الدعامة القوية للشفافية، عبر إصلاح التشريعات الإعلامية ذاتها، التي تتولى تنظيم وممارسة النشاط الإعلامي، وتضع المعايير التي تحكمه، وفي حينها تكون مسؤولية إيجاد (حلول الوسط) في جميع الإشكاليات التي واجهت طروحات ومشاريع الإصلاح السياسي ممكنة عبر وضع برامج واستراتيجيات إعلامية ، يكون للنخب الأكاديمية والإعلامية والسياسية والثقافية دور رائد فيه.